المقالة الأولى من الفن الأول من الجملة الأولى
وهى فى علم المنطق

[الفصل الأول]
فصل فى الإشارة إلى ما يشتمل عليه الكتاب

قال الشيخ الرئيس أبو على الحسين بن عبد الله بن سينا ، أحسن الله إليه :

و بعد حمد الله، والثناء عليه كما هو أهله ، والصلاة على نبيه محمد وآله الطاهرين، فإنَّ غَرَضَنا فى هـذا الكتاب الذى نرجو أن يُمهلَنا الزمان إلى ختمه ، و يصحَبَنا التوفيق من الله فى نَظْمه ، أن نودعه لباب ما تحققناه من الأصول فى العلوم الفلسفية المنسوبة إلى الأقدمين ، المبنية على النظر المرتب المحقق ، والأصول المستنبطة بالأَفْهام المتعاونة على إدراك الحق المجتهد فيـه زمانا طويلا ، حتى استقام آخره على جملةٍ اتفقت عليها أكثر الآراء ، وهجرت معها غواشى الأهواء . وتحريت أَنْ أُودِعَه أكثرَ الصناعة ، وأن أشير فى كل موضعٍ إلى موقع الشبهة ، وأحلَّها بإيضاح الحقيقة بقدر الطاقة ، وأوردَ الفروعَ مع الأصول إلا ما أثق بانكشافه لمن استبصر بمـا نُبَصِّره، وتَحَقَّقَ ما نُصَوِّره ، أو ما عزب عن ذكرى ولم يَلُح لفكرى . واجتهدت فى اختصار الألفاظ جدا ، ومجانبـة التكرار أصلا، إلا ما يقع خطأ أوسهواً ، وتنكبت التطويل فى مناقضة مذاهب جلية البطلان أومكفية الشغل بمـا نقرره من الأصول،ونعرفه من القوانين . ولا يوجد

(٢) المنطق : + تشتمل على أربعة عشر فصلا د (٥) الشيخ الرئيس أبو على : ساقطة من عا || أحسن الله إليه : رحمه الله ب ، س ، ع (٦) الطاهرين : ساقطة من م ، ى (٩) الفلسفية : ساقطة من د ، عا ، ن ؛ الحكمية د ا ، هـ (١٠) المجتهد : المجتهدة عا || فيه : فيها م ، ى (١١) آخره : أمره هـ (١٣) الأصول : الأصل ب ، د (١٤) استبصر : تبصرن || وتحقق : وحقق ى (١٥) لفكرى : فى فكرى عا || ومجانبة : تجانبت د (١٦) خطأ : غلطا عا ، ن ، هـ ، ى .

فى كتب القدماء شئ يعتد به إلا وقد ضمّناه كتابنا هذا ؛ فإنْ لم يوجد فى الموضع الجارى بإثباته فيه العادة وُجِدَ فى موضع آخر رأيتُ أنه أليق به ؛ وقد أضفتُ إلى ذلك مما أدركتُه بفكرى ، وحصلتُه بنظرى ، وخصوصا فى علم الطبيعة وما بعدها ، وفى علم المنطق .

وقد جرت العادة بأن تطول مبادئ المنطق بأشياء ليست منطقية ، وإنما هى للصناعة الحِكْمِية ، أعنى الفلسفة الأولى ، فتجنبت إيرادَ شىءٍ من ذلك ، وإضاعةَ الزمان به ، وأخّرتُهُ إلى موضعه .

ثم رأيتُ أن أتلو هذا الكتاب بكتاب آخر ، أسميه "كتاب اللواحق" ، يتم مع عمرى ، ويُؤرَّخ بما يفرغ منه فى كل سنة ، يكون كالشرح لهذا الكتاب ، وكتفريع الأصول فيه ، وبسط المُوجز من معانيه .

ولى كتاب غير هذين الكتابين ، أوردت فيه الفلسفةَ على ما هى فى الطبع ، وعلى ما يوجبه الرأى الصريح الذى لا يراعى فيه جانب الشركاء فى الصناعة ، ولا يُتَّقَى فيه مِنْ شَقِّ عصاهم ما يُتَّقَى فى غيره ، وهو كتابى فى "الفلسفة المشرقية" .

وأما هذا الكتاب فأكثر بَسْطا ، وأشدُّ مع الشركاء من المشّائين مساعدة .

ومن أراد الحق الذى لا مَجْمَجَةَ فيه ، فعليه بطلب ذلك الكتاب ، ومن أراد الحق على طريق فيه ترضٍّ ما إلى الشركاء وبَسْطٌ كثير ، وتلويح بما لو فُطِن له استُغْنِى عن الكتاب الآخر ، فعليه بهذا الكتاب .

---

(١) فى : من ى || يوجد : تجده عا (٢) وجد : وجدته د ا ، عا (٣) مما : ما د ، د ا ، عا (٤) المنطق : + ان أحب م ، ن ؛ هامش ى (٥) ليست : ساقطة من هـ (٦) الفلسفة : الحكمة هـ (١١) فيه : هذه عا || الفلسفة : الحكمة هـ || على ما : كما ى || هى : + عليه ن ، هـ (١٢) الصريح : الصحيح س ، عا (١٣) الفلسفة : الحكمة بخ ، س ، هـ ؛ وفى هامش س : الفلسفة (١٥) مجمجة : محجمة م ؛ محجة ن [مجمج الكتاب خلطه وأفسده — اللسان] (١٦) بسط : تبسط م .

ولما افتتحتُ هذا الكتابَ ابتدأتُ بالمنطق ، وتحريت أن أحاذىَ به ترتيبَ كتب صاحب المنطق ، وأوردت فى ذلك من الأسرار واللطائف ما تخلو عنه الكتب الموجودة . ثم تلوته بالعلم الطبيعى ، فلم يتفق لى فى أكثر الأشياء محاذاة تصنيف المُؤْتمّ به فى هذه الصناعة وتذاكيره . ثم تلوته بالهندسة ، فاختصرت كتاب الأسْطُقسات لأوقليدس اختصارا لطيفا ، وحلّلتُ فيه الشُبَه واقتصرت عليه . ثم أردفته باختصارٍ كذلك لكتاب المجسطى فى الهيئة يتضمن مع الاختصار بيانا وتفهيما ، وألحقتُ به من الزيادات بعد الفَراغ منه ماوجب أن يعلم المتعلم حتى تَتِمّ به الصناعة ، ويطابق فيه بين الأحكام الرصدية والقوانين الطبيعية . ثم تلوتُه باختصار لطيف لكتاب المدخل فى الحساب . ثم ختمت صناعة الرياضيين بعلم الموسيقى على الوجه الذى انكشف لى ، مع بحث طويل ، ونظر دقيق ، على الاختصار . ثم ختمتُ الكتابَ بالعلم المنسوب إلى ما بعد الطبيعة على أقسامه ووجوهه ، مشارا فيه إلى جُمَلٍ من علم الأخلاق والسياسات ، إلى أن أصنّف فيها كتابا جامعا مُفْرَدا .

وهذا الكتاب ، وإنْ كان صغيرَ الحجم ، فهو كثير العلم ، ويكاد لا يفوت متأملَه ومتدبرَه أكثرُ الصناعة ، إلى زيادات لم تجر العادة بسماعها من كتب أخرى ؛ وأول الجمل التى فيه هو علم المنطق .

وقبل أن نشرع فى علم المنطق ، فنحن نشير إلى ماهية هذه العلوم إشارةً موجزة ، ليكون المتدبرُ لكتابنا هذا كالمطلع على جُمَلٍ من الأغراض .

---

(١) بالمنطق : بالميزان ه (٢) صاحب : ساقطة من م || من : + لطائف ه
(٧) وتفهيما : وتفهما د ؛ وتعليما ن || بعلم : بعلمه س ، ع ، ن ، ى (٨) بين : من م ، ن ، ه ، ى (١٣) فيها : فيه عا (١٤) العلم : + والنفع د ا (١٦) التى : الذى عا
(١٧) فنحن نشير : نشير س ؛ نحن نشير ن ؛ فنشير ه

[الفصل الثانى]

(ب) فصل فى التنبيه على العلوم والمنطق

فنقول : إنَّ الغرضَ فى الفلسفة أنْ يُوقَفَ على حقائقِ الأشياءِ كلِّها على قدر مايمكن الإنسان أن يقف عليه . والأشياء الموجودةُ إما أشياء موجودةٌ ليس وجودُها باختيارنا وفِعْلِنا ، وإما أشياء وجودها باختيارنا وفعلنا . ومعرفة الأمور التى من القسم الأول تسمى فلسفةً نظرية ، ومعرفة الأمور التى من القسم الثانى تسمى فلسفةً عملية . والفلسفة النظرية إنما الغاية فيها تكميل النفس بأن تعلم فقط ، والفلسفة العملية إنما الغاية فيها تكميل النفس ، لا بأن تعلم فقط ، بل بأن تعلم مايُعْمَل به فتَعْمَل . فالنظريةُ غايتُها اعتقادُ رأيٍ ليس بعمل ، والعملية غايتُها معرفة رأى هو فى عمل ؛ فالنظرية أولى بأن تُنْسَب إلى الرأى .

والأشياء الموجودةُ فى الأعيان التى ليس وجودُها باختيارنا وفعلنا هى بالقسمة الأولى على قسمين : أحدهما الأمور التى تخالط الحركة ، والثانى الأمورُ التى لاتخالط الحركة ، مثل العقل والبارى . والأمور التى تخالط الحركة على ضربين : فإنها إما أن تكون لا وجود لها إلا بحيث يجوز أن تخالط الحركة ، مثل الإنسانية والتربيع ، وما شابه ذلك ، وإما أن يكون لها وجود من دون ذلك . فالموجودات التى لاوجود لها إلا بحيث يجوز عليها مخالطة الحركة على قسمين : فإنّها إمّا أنْ تكون ،

(٢) والمنطق : وفى المنطق د ، م (٣) الفلسفة : الحكمة هـ (٤) الإنسان : الإنسان س || الموجودة : + فى الأعيان ع || موجودة : + فى الأعيان ط ، ن ، هـ ، ى (٥) وإما ... وفعلنا : ساقطة من ن (٦) فلسفة : حكمة هـ (٧) فلسفة : حكمة هـ ؛ ساقطة من د ، ط ، م || والفلسفة : والحكمة هـ (٨) والفلسفة : والحكمة هـ (٩) فالنظرية : والنظرية د ، ط ، م ، ى (١٠) فالنظرية : والنظرية م (١١) باختيارنا وفعلنا : باختيارنا وفعلنا ى (١٣) والبارى : + تعالى ن || والأمور : وجل الأمور ط || ضربين : قسمين بخ ، س ، ع ، ط ، هـ ، ى || فإنها : ساقطة من ن ، هـ (١٤) يجوز : + عليها هـ (١٥) فالموجودات : والموجودات م (١٦) فإنها : ساقطة من د ، ط ، ن

لا فى القوام ولا فى الوهم ، يصح عليها أن تُجَرَّد عن مادة مُعَيَّنة ، كصورة الإنسانية والفَرَسية ، وإما أن تكون يصح عليها ذلك فى الوهم دون القوام ، مثل التربيع ، فإنه لا يُحْوِج تصوُّرُه إلى أن يُخَص بنوع مادة ، أو يُلْتَفت إلى حال حركة ! وأما الأمور التى يصح أن تخالط الحركة ، ولها وجود دون ذلك ، فهى مثل الهوية ، والوحدة ، والكثرة ، والعِلِّية . فتكون الأمور التى يصح عليها أن تجرَّد عن الحركة ، إما أن تكون صحتُها صحةَ الوجوب ، وإما ألا تكون صحتُها صحةَ الوجوب ، بل تكون بحيث لا يمتنع لها ذلك ، مثل حال الوحدة ، والهوية ، والعلية ، والعدد الذى هو الكثرة . وهذه فإما أنْ يُنْظَرَ إليها من حيث هى هى ، فلا يفارق ذلك النظرُ النظرَ إليها من حيث هى مجردة ، فإنها تكون من جملة النظر الذى يكون فى الأشياء ، لا من حيث هى فى مادة ، إذْ هى ، من حيث هى هى ، لا فى مادة ؛ وإمَّا أن يُنْظر إليها من حيث عَرَضَ لها عرضٌ لا يكون فى الوجود إلا فى المادة . وهذا على قسمين : إمَّا أن يكون ذلك العرض لا يصح توهمه أن يكون إلا مع نسبةٍ إلى المادة النوعية والحركة ، مثل النظر فى الواحد ، من حيث هو نارٌ أو هواء ، وفى الكثير ، من حيث هو أسْطُقسات ، وفى العلة ، من حيث هى مثلا حرارة أو برودة ، وفى الجوهر العقلى ، من حيث هو نفس ، أى مبدأ حركةِ بدنٍ ، وإنْ كان يجوز مفارقته بذاته . وإمَّا أنْ يكون ذلك العرض — وإنْ كان لا يَعْرِض إلا مع نسبةٍ إلى مادة ومخالطة حركة — فإنه قد تُتَوَهَّم أحوالُه وتُسْتَبانُ من غير نظرٍ فى المادة المعيَّنة والحركة النظرَ المذكور ، مثل الجمع والتفريق ، والضرب والقسمة ، والتجذير والتكعيب ، وسائر الأحوال التى تَلْحَق العدد ؛ فإنَّ ذلك يلحق العدد وهو فى أوهام الناس ، أو فى موجودات

(٢) الإنسانية : الانسان س || ذلك : + أى فى الوجود بالفعل ن || القوام : القيام س (٤) يصح : ويصح م || ذلك : + كذلك ى (٥) والوحدة : والواحدة د (٧) مثل حال : أى مثل عا || حال : ساقطة من هـ (٨) فإما : إما ى (١٠) الذى : التى هـ ، ى (١٣) أن يكون : ساقطة من ن || والحركة : بالحركة ى (١٤) نار أو هواء : نار وهواء ع ، ى (١٧) فإنه : ساقطة من ن (١٨) تستبان : نسباته م || النظر : والنظر ن

متحركة منقسمة متفرقة ومجتمعة ، ولكن تصور ذلك قد يتجرد تجردا ما حتى لا يُحتاج فيه إلى تعيين مواد نوعية .

فأصناف العلوم إمّا أنْ تتناول إذن اعتبارَ الموجودات ، من حيث هى فى الحركة تصورا وقواما ، وتتعلق بمواد مخصوصة الأنواع ، وإمّا أنْ تتناول اعتبارَ الموجودات ، من حيث هى مفارقة لتلك تصورا لا قواما ، وإمّا أنْ تتناول اعتبارَ الموجودات ، من حيث هى مفارقة قواما وتصورا .

فالقسم الأول من العلوم هو العلم الطبيعى . والقسم الثانى هو العلم الرياضى المحض ، وعلم العدد المشهور منه ؛ وأما معرفةُ طبيعةِ العددِ ، من حيث هو عدد ، فليس لذلك العلم . والقسم الثالث هو العلم الإلهى . وإذ الموجودات فى الطبع على هذه الأقسام الثلاثة ، فالعلوم الفلسفية النظرية هى هذه .

وأمّا الفلسفةُ العملية : فإمّا أنْ تتعلق بتعليم الآراء التى تنتظم باستعمالها المشاركة الإنسانية العامية ، وتُعْرَف بتدبير المدينة ، وتسمى علم السياسة ؛ وإمّا أنْ يكون ذلك التعلّقُ بما تنتظم به المشاركة الإنسانية الخاصية ، وتُعْرف بتدبير المنزل ؛ وإمّا أنْ يكون ذلك التعلق بما تنتظم به حال الشخص الواحد فى زكاء نفسه ، ويسمى علم الأخلاق . وجميع ذلك إنما تُحَقَّقُ صحة جملته بالبرهان النظرى ، وبالشهادة الشرعية ، ويحقق تفصيلُه وتقديره بالشريعة الإلهية .

والغاية فى الفلسفة النظرية معرفةُ الحقّ ، والغاية فى الفلسفة العملية معرفةُ الخير .

(١) ومجتمعة : مجتمعة س ، عا ، هـ (٢) تعيين : التعيين س ؛ تعين م (٣) فأصناف : وأصناف م ، ن ، ى (٣ — ٤) فى ... بمواد : ساقطة من م (٤) تصورا : وجودا ى ، هامش عا (٤ — ٥) مخصوصة ... هى : ساقطة من م (٥) هى : ساقطة من هـ (٦) قواما : قياما س (٩) وإذ : وإذا ى ؛ فإذا ع ؛ فإذ هـ (١٢) العامية : العامة ع ، عا ، ى (١٣) الخاصية : الخاصة ع ، ى (١٥) صحة : ساقطة من ن | جمله : + وجوبه ن (١٦) وبالشهادة : أو بالشهادة عا | الإلهية : الأهلية م

وماهيات الأشياء قد تكون فى أعيان الأشياء ، وقد تكون فى التصور ، فيكون لها اعتبارات ثلاثة : اعتبار الماهية بما هى تلك الماهية غير مضافة إلى أحد الوجودين وما يلحقها ، من حيث هى كذلك ؛ واعتبار لها ، من حيث هى فى الأعيان ، فيلحقها حينئذ أعراض تخص وجودها ذلك ؛ واعتبار لها ، من حيث هى فى التصور ، فيلحقها حينئذ أعراض تخص وجودها ذلك ، مثل الوضع والحَمْل ، ومثل الكلية والجزئية فى الحمل ، والذاتية والعرضية فى الحمل ، وغير ذلك مما ستعلمه ؛ فإنه ليس فى الموجودات الخارجة ذاتية ولا عرضية حملا ، ولا كون الشئ مبتدأ ولا كونه خبرا ، ولا مقدمة ولا قياسا ، ولا غير ذلك .

وإذا أردنا أن نتفكر فى الأشياء ونعلمها ، فنحتاج ضرورةً إلى أن نُدْخلها فى التصور ، فتعرض لها ضرورةً الأحوال التى تكون فى التصور ، فنحتاج ضرورةً إلى أن نعتبر الأحوالَ التى لها فى التصور ، وخصوصا ونحن نروم بالفكرة أنْ نستدرك المجهولات ، وأن يكون ذلك من المعلومات . والأمور إنما تكون مجهولةً بالقياس إلى الذهن لا محالة ، وكذلك إنما تكون معلومة بالقياس إليه . والحال والعارض الذى يَعْرِض لها حتى ننتقل من معلومها إلى مجهولها ، هو حال وعارض يعرض لها فى التصور ، وإن كان مالها فى ذاتها أيضا موجودا مع ذلك ، فمن الضرورة أن يكون لنا علم بهذه الأحوال ، وأنها كم هى ، وكيف هى ، وكيف تُعتبر فى هذا العارض . ولأن هذا النظر ليس نظرا فى الأمور ، من حيث هى موجودة أحدَ نحوى الوجودين المذكورين ، بل من حيث ينفع فى إدراك أحوال ذينك الوجودين ، فمن تكون الفلسفةُ عنده متناولةً للبحث

(٣) الوجودين : الموجودين م (٣–٤) وما يلحقها ... الأعيان : ساقطة من م (٤) حينئذ : أيضا ع (٤ — ٥) واعتبار ... ذلك : ساقطة من س (٥) حينئذ : ساقطة من ى
(٧) الخارجة : الخارجية ن ، هـ ، ى (٨) مقدمة : كونه مقدمة ن || ولاقياسا : وقياسا س
(٩) ونعلمها : ونعملها د ؛ فنعلمها ى (١٠) فى : ساقطة من م || الأحوال : والأحوال هـ
(١٤) معلومها إلى مجهولها : مجهولها إلى معلومها ن (١٥) ذلك : + الغرض عا
(١٦) وكيف هى : ساقطة من ى (١٧) العارض : العرض ع ، م ، ن ، ى
(١٨) الوجودين : الموجودين ى (١٩) الوجودين : الموجودين ى

عن الأشياء ، من حيث هى موجودة ، ومنقسمة إلى الوجودين المذكورين ، فلا يكون هـذا العلمُ عنده جزأ من الفلسفة ؛ ومن حيث هو نافع فى ذلك ، فيكون عنده آلة فى الفلسفة ؛ ومَنْ تكون الفلسفةُ عنده متناولةً لكل بحث نظرى ، ومِنْ كل وجه ، يكون أيضا هـذا عنده جزأ من الفلسفة ، وآلة لسائر أجزاء الفلسفة . وسنزيد هذا شرحا فيما بعد .

والمشاجرات التى تجرى فى مثل هذه المسألة فهى من الباطل ومن الفضول : أما من الباطل ، فلأنه لا تناقض بين القولين ، فإنَّ كل واحد منهما يعنى بالفلسفة معنى آخر ؛ وأما من الفضول ، فإنَّ الشغل بأمثال هذه الأشياء ليس مما يُجدى نفعا .

وهذا النوع من النظر هو المسمى علم المنطق ، وهو النظر فى هذه الأمور المذكورة ، من حيث يتأدى منها إلى إعلام المجهول ، وما يعرض لها من حيث كذلك لا غير .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل فى منفعة المنطق

لما كان استكمال الانسان — من جهة ما هو إنسان ذو عقل — على ما سيتضح ذلك فى موضعه ، هو فى أن يعلم الحق لأجل نفسه ، والخير لأجل العمل به واقتباسه ، وكانت الفطرة الأولى والبديهة من الإنسان وحدهما قليلى المعونة على

(٢) فلا : ولا م || ومن حيث هو نافع : من حيث هى نافعة ع (٣) لكل : كل ع ،
(٤) هذا : ساقطة من د (٦) مثل : ساقطة من هـ (٧) فلأنه : فإنه د ، ن ، ى
(٨) فبان : فلأن ع || بأمثال : بمثل م ، ى (٩) نفعا : شيئا عا (١١ — ١٢) من حيث كذلك : من حيث هى كذلك س ، ع : من حيث هى ذلك ى ؛ من حيث ذلك ب ، عا
(١٥) استكمال : استعمال : دا ، م || على ما : كما عا
(١٦) العمل : العلم م (١٧) والبديهة : + الغريزية هـ .

ذلك ، وكان جلُّ ما يحصل له من ذلك إنما يحصل بالاكتساب ، وكان هذا الاكتساب هو اكتساب المجهول ، وكان مُكْسِبُ المجهول هو المعلوم ، وجب أن يكون الإنسان يبتدئ أولا فيعلم أنه كيف يكون له اكتساب المجهول من المعلوم وكيف يكون حال المعلومات وانتظامها فى أنفسها ، حتى تُفيدَ العلمَ بالمجهول ، أى حتى إذا ترتبت فى الذهن الترتب الواجب ، فتقررت فيه صورة تلك المعلومات على الترتيب الواجب ، انتقل الذهن منها إلى المجهول المطلوب فعلمه .

وكما أن الشئ يُعلَم من وجهين : أحدهما أن يُتَصور فقط حتى إذا كان له اسم فنُطِق به ، تمثل معناه فى الذهن ، وإن لم يكن هناك صدق أو كذب ، كما إذا قيل : إنسان ، أو قيل : افعل كذا ؛ فإنك إذا وقَفْتَ على معنى ما تخاطب به من ذلك ، كنتَ تصورته . والثانى أن يكون مع التصور تصديق ، فيكون إذا قيل لك مثلًا : إن كلَّ بياضٍ عرضٌ ، لم يحصل لك من هذا تصور معنى هذا القول فقط ، بل صدَّقْتَ أنه كذلك . فأما إذا شككت أنه كذلك أو ليس كذلك ، فقد تصورت ما يقال ؛ فإنك لا تشك فيما لا تتصوره ولا تفهمه ، ولكنك لم تصدق به بَعْد ؛ وكل تصديق فيكون مع تصور ، ولا ينعكس . والتصور فى مثل هذا المعنى يفيدك أن يحدث فى الذهن صورة هذا التأليف ، وما يؤلف منه كالبياض والعرض . والتصديق هو أن يحصل فى الذهن نسبةُ هذه الصورة إلى الأشياء أنفسها أنها مطابقةٌ لها ، والتكذيب يخالف ذلك . كذلك الشئ يُجْهَل من وجهين : أحدهما من جهة التصور ، والثانى من جهة التصديق ؛ فيكون كل واحد منهما لا يحصل معلوما إلا بالكسب ، ويكون كسبُ كلِّ واحد منهما

(١ — ٢) وكان هذا الاكتساب : ساقطة من س (٢) مكسب : ما به يكسب س ؛ ما يكسب ع ؛ مكتسب ن ، ى ؛ ما به يكتسب هامش ه (٤) أى : ساقطة من ع ، ى
(٥) حتى : ساقطة من م || المعلومات : المعقولات م (١١) عرض : ساقطة من د
(١٢) أنه : وأما ع || فأما : وأما س ، عا ، ن ، ه (١٣) ولكنك : لكنك م
(١٤) وكل : فكل ه || فيكون : يكون ه || مع : معه ه || مثل : ساقطة من ه
(١٥) منه : منهما عا (١٧) مطابقة : متابعة ه (١٩) واحد : ساقطة من س .

بمعلوم سابق متقدم ، وبهيئة وصفة تكون لذلك المعلوم ، لأجلها ينتقل الذهن من العلم بها إلى العلم بالمجهول . فهاهنا شئ من شأنه أن يفيد العلمَ بالمجهول تصوره ، وشئ من شأنه أن يفيد العلمَ بالمجهول تصديقه . ولم تجر العادة بأن يُفرض للمعنى الجامع — من حيث علمه يفيد علم تصور شئ — اسمٌ جامع ، أو لم يبلغنا ؛ لأنَّ منه حدًّا ، ومنه رسما ، ومنه مثالا ، ومنه علامة ، ومنه اسما ، على ما سيتضح لك ، وليس لما يشترك فيه اسم عام جامع . وأما الشئ الذى يترتب أولا معلوما ، ثم يُعلم به غيره على سبيل التصديق ، فإنَّ ذلك الشئ يسمى — كيف كان — حجة ؛ فمنه قياس ، ومنه استقراء ، ومنه تمثيل ، ومنه أشياء أخرى .

فغاية علمَ المنطق أن يفيد الذهنَ معرفةَ هذين الشيئين فقط ؛ وهو أن يعرف الإنسانُ أنه كيف يجب أن يكون القول المُوقِعُ للتصور ، حتى يكون مُعرِّفاً حقيقة ذات الشئ ؛ وكيف يكون ، حتى يكون دالا عليه ، وإنْ لم يُتوصل به إلى حقيقة ذاته ؛ وكيف يكون فاسدا ، مُخَيِّلا أنه يفعل ذلك ، ولا يكون يفعل ذلك ، ولمَ يكون كذلك ، وما الفصول التى بينها ؛ وأيضا أن يعرف الإنسان أنه كيف يكون القول الموقع للتصديق ، حتى يكون موقعا تصديقا يقينيا بالحقيقة لا يصح انتقاضه ؛ وكيف يكون حتى يكون موقعا تصديقا يقارب اليقين ؛ وكيف يكون بحيث يُظَن به أنه على إحدى الصورتين ، ولا يكون كذلك ، بل يكون باطلا فاسدا ؛ وكيف يكون حتى يوقع عليه ظن وميلُ نفسٍ وقناعة من غير تصديق جَزْم ؛ وكيف يكون القول حتى يُؤثِّر فى النفس ما يؤثره التصديق

---

(١) بمعلوم : إلا بمعلوم هـ (٤) يفرض : يعرض د || علم : ساقطة من س (٥) لأن : إلا أن هـ (٦) على : وعلى عا ، ن || ما : ساقطة من م || جامع : ساقطة من ب ، د ، عا ، م ، ن ، هـ (٧) الشئ : ساقطة من ع (١٣) مخيلا : مخلام (١٣ — ١٤) ولا يكون ... ذلك : ساقطة من هـ (١٤) يكون : ساقطة من هـ ؛ يكن : م ، ى (١٧) كذلك : ساقطة من س (١٨) ظن : ظن به عا ، م ، هـ

والتكذيب من إقدام وامتناع ، وانبساط وانقباض ، لا من حيث يوقع تصديقا ، بل من حيث يخيّل ، فكثير من الخيالات يفعل فى هذا الباب فعل التصديق ؛ فإنك إذا قلت للعسل إنه مُرَّةٌ مقيئة ، نفرت الطبيعة عن تناوله مع تكذيب لذلك ألبتة ، كما تنفر لو كان هناك تصديق ، أو شبيه به قريب منه ، وما الفصول بينها ؟ ولم كانت كذلك ؟ وهذه الصناعة يحتاج متعلمها القاصد فيها قصد هذين الغرضين إلى مقدمات منها يُتَوصل إلى معرفة الغرضين ؛ وهذه الصناعة هى المنطق .

وقد يتفق للإنسان أن ينبعث فى غريزته حدٌّ مُوقِعٌ للتصور ، وحجّةٌ موقعة للتصديق ، إلا أنّ ذلك يكون شيئا غيرَ صناعى ، ولا يُؤْمَن غلطه فى غيره ؛ فإنه لو كانت الغريزة والقريحة فى ذلك مما يكفينا طلب الصناعة ، كما فى كثير من الأمور ، لكان لا يعرض من الاختلاف والتناقض فى المذاهب ما عرض ، ولكان الإنسان الواحد لا يناقض نفسه وقتا بعد وقت إذا اعتمد قريحته ؛ بل الفطرة الإنسانية غير كافية فى ذلك ما لم تكتسب الصناعة ، كما أنها غير كافية فى كثير من الأعمال الأخر ، وإنْ كان يقع له فى بعضها إصابةٌ كَرَمْيةٍ من غير رام . وليس أيضا إذا حصلت له الصناعة بالمبلغ الذى للإنسان أن يحصل له منها كانت كافية من كل وجه ، حتى لا يغلط ألبتة ؛ إذ الصناعة قد يذهب عنها ويقع العدول عن استعمالها فى كثير من الأحوال ، لا أنّ الصناعة فى نفسها غير ضابطة ، وغير صادّةٍ عن الغلط ، لكنه يعرض هناك أمور : أحدها من جهة أن يكون الصانع لم يستوف الصناعة بكمالها ؛ والثانى أن يكون

(٢) فكثير من : فكثير من هذه هـ (٣) للعسل : فى العسل ى (٤) تنفر : + الطبيعة دا (٥) الفصول : + التى ع || ولم : ولهم (٦) فيها : منها عا (١٠) فى ذلك : ساقطة من هـ || طلب الصناعة : ساقطة من ع (١١) الأمور : الأحوال ى (١٥) أيضا : ساقطة من د (١٦) إذ : إذا م (١٧) لا أن : لأن ع ؛ إلا أن عا ، م (١٨) لكنه : + قد ع ، عا ، هـ ، ى (١٩) أن يكون الصانع لم يستوف : أن الصانع لا يكون قد استوفى د ، دا ، ع ، عا ، ن ، هـ ، ى ؛ أن الصانع لم يستوف ب || والثانى أن : والثانى أنه عا ، ن ، هـ ؛ والثانى أن قد ن

قد استوفاها ، لكنه فى بعض المواضع أهملها ، واكتفى بالقريحة ؛ والثالث أنه قد يعرض له كثيرا أن يعجز عن استعمالها ، أو يذهب عنها . على أنه و إن كان كذلك ، فإنَّ صاحب العلم ، إذا كان صاحبَ الصناعة واستعملها ، لم يكن ما يقع له من السهو مثل ما يقع لعادمها ؛ ومع ذلك فإنه إذا عاود فعلا من أفعال صناعته مرارا كثيرة تمكَّن من تدارك إهمال ، إن كان وقع منه فيه ؛ لأن صاحب الصناعة ، إذا أفسد عمله مرة أو مرارا ، تمكن من الاستصلاح ؛ إلا أن يكون متناهيا فى البلادة ؛ فإذا كان كذلك فلا يقع له السهو فى مهمات صناعته التى تعينه المعاودة فيها ، و إن وقع له سهو فى نوافلها . وللإنسان فى معتقداته أمور مهمة جدا ، وأمور تليها فى الاهتمام . فصاحب صناعة المنطق يتأتى له أن يجتهد فى تأكيد الأمر فى تلك المهمات بمراجعات عَرْض عمله على قانونه . والمراجعات الصناعية فقد يُبلغ بها أمان من الغلط ، كمن يجمع تفاصيلَ حساب واحد مرارا للاستظهار ، فتزول عنه الشبهة فى عقد الجملة .

فهذه الصناعة لابد منها فى استكمال الإنسان الذى لم يؤيد بخاصية تكفيه الكسب . ونسبة هذه الصناعة إلى الرويَّة الباطنة التى تسمى النطق الداخلى ، كنسبة النحو إلى العبارة الظاهرة التى تسمى النطق الخارجى ، وكنسبة العَرُوض إلى الشعر ؛ لكن العروض ليس ينفع كثيرا فى قرض الشعر ، بل الذوق السليم يغنى عنه ، والنحو العربى قد تغنى عنه أيضا الفطرة البدوية ، وأما هذه الصناعة فلا غنى عنها للإنسان المكتسب للعلم بالنظر والرويَّة ، إلا أن يكون إنسانا مؤيدا من عند الله ، فتكون نسبته إلى المروِّين نسبة البدوى الى المتعربين .

(٢ — ٣) على أنه ... كذلك : ساقطة من ى (٥) صناعته : صناعة م (٦) أفسد : فسد س || مرارا : + كثيرا ع ، ى (٨) نوافلها : نوافله د ، دا ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ (٩) الاهتمام : الأهام م (١٠) عرض : غرض د (١١) فقد : قد ن || أمان من : أمان عا (١٣) الصناعة : صناعة م (١٦) العروض : ساقطة من م (١٧) قد تغنى عنه : قد تغنى س

[الفصل الرابع]

(د) فصل فى موضوع المنطق

ليس يمكن أن ينتقل الذهن من معنى واحد مفرد إلى تصديق شئ ؛ فإنَّ ذلك المعنى ليس حكم وجوده وعدمه حكما واحدا فى إيقاع ذلك التصديق ؛ فإنه إن كان التصديق يقع ، سواء فرض المعنى موجودا أو معدوما ، فليس للمعنى مَدْخَلٌ فى إيقاع التصديق بوجه ؛ لأن مُوقع التصديق هو علة التصديق ، وليس يجوز أن يكون شيءٌ علةً لشئ فى حالتى عدمه ووجوده . فإذا لم يقع بالمفرد كفاية من غير تحصيل وجوده ، أو عدمه فى ذاته ، أو فى حاله ، لم يكن مؤديا إلى التصديق بغيره ؛ وإذا قرنت بالمعنى وجودا أو عدما فقد أضفت إليه معنى آخر . وأما التصور فإنه كثيراً ما يقع بمعنى مفرد ، وذلك كما سيتضح لك فى موضعه ، وذلك فى قليل من الأشياء ؛ ومع ذلك فهو فى أكثر الأمر ناقص ردىء ؛ بل الموقع للتصور فى أكثر الأشياء معان مؤلفة ؛ وكل تأليف فإنما يؤلف من أمور كثيرة ، وكل أشياء كثيرة ففيها أشياء واحدة ، ففى كل تأليف أشياء واحدة . والواحد فى كل مركب هو الذى يسمى بسيطا ؛ ولما كان الشئ المؤلف من عدة أشياء يستحيل أن تعرف طبيعته مع الجهل ببسائطه ، فبالحرى أن يكون العلم بالمفردات قبل العلم بالمؤلفات .

والعلم بالمفردات يكون على وجهين : لأنه إما أن يكون علما بها ، من حيث هى مستعدة لأن يؤلف منها التأليف المذكور ، وإما أن يكون علما بها ، من حيث

(٣) شىء : لشىء ع ا

(٦) موقع : ما يوقع د ، دا ، ع ا ، م ، ن || علة التصديق : علة للتصديق ع .

(٧) فإذا : فإذن س (٩) لم : فلم س

(١٤) كل : ذلك د ، ن ؛ ساقطة من ب || مركب : شىء مركب ه || هو : فهو س

(١٥) تعرف : + من س (١٦) ببسائطه : ساقطة من ن

(١٧) لأنه : ساقطة من د ، ع ، ع ا ، م ، ن ، ه ، ى

هى طبائع وأمور يعرض لها ذلك المعنى . ومثال هذا أنَّ البيت الذى يؤلف من خشب وغيره يحتاج مؤلفه إلى أن يعرف بسائط البيت من الخشب واللبن والطين ؛ لكنَّ للخشب واللبن والطين أحوالا بسببها تصلح للبيت وللتأليف ، وأحوالا أخرى خارجة من ذلك . فأما أنَّ الخشب هو من جوهرٍ فيه نفس نباتية ، وأنَّ طبيعته حارةٌ أو باردة ، أو أنَّ قياسَه من الموجودات قياسُ كذا ، فهذا لا يحتاج إليه بانى البيت أنْ يعلمه ؛ وأما أنَّ الخشبَ صلبٌ ورخو ، وصحيح ومتسوس ، وغير ذلك ، فإنه مما يحتاج بانى البيت إلى أن يعلمه . وكذلك صناعة المنطق فإنها ليست تنظر فى مفردات هذه الأمور ، من حيث هى على أحد نحوى الوجود الذى فى الأعيان والذى فى الأذهان ، ولا أيضا فى ماهيات الأشياء ، من حيث هى ماهيات ، بل من حيث هى محمولات وموضوعات وكليات وجزئيات ، وغير ذلك مما إنما يعرض لهذه المعانى من جهة ما قلناه فيما سلف .

وأما النظر فى الألفاظ فهو أمر تدعو إليه الضرورة ، وليس للمنطق — من حيث هو منطق — شغل أول بالألفاظ إلا من جهة المخاطبة والمحاورة . ولو أمكن أن يُتعلم المنطقُ بفكرة ساذجة ، إنما تُلحظ فيها المعانى وحدها ، لكان ذلك كافيا ؛ ولو أمكن أن يطلع المحاور فيه على ما فى نفسه بحيلة أخرى ، لكان يغنى عن اللفظ ألبتة . ولكن لما كانت الضرورة تدعو إلى استعمال الألفاظ ، وخصوصا ومن المتعذر على الروية أن ترتب المعانى من غير أن تتخيل معها ألفاظها ، بل تكاد تكون الروية مناجاةً من الإنسان ذهنَه بألفاظ متخيلة ، لزم أن تكون للألفاظ أحوال مختلفة تختلف لأجلها أحوال ما يطابقها فى النفس

(٢) وغيره : ساقطة من عا (٣) وللتأليف : والتأليف ن ، هـ ، ى
(٥) أو أن : أو عا ، م ، ن (٦) بانى البيت : ساقطة من عا || البيت : + إلى ى
(٧) إلى : ساقطة من ن || وكذلك : فكذلك : س ، هـ ، ى (٨) فإنها ليست : ليس د || من : ومن م (٩) الوجود : الموجود د (١١) وموضوعات : ومصنوعات د
(١٥) تلاحظ : تلاحظ س || ذلك : ساقطة من س

من المعانى حتى يصير لها أحكام لولا الألفاظ لم تكن ، فاضطرت صناعة المنطق إلى أن يصير بعض أجزائها نظرا فى أحوال الألفاظ ؛ ولولا ما قلناه لما احتاجت أيضا إلى أن يكون لها هذا الجزء . ومع هذه الضرورة ، فإنّ الكلام على الألفاظ المطابقة لمعانيها كالكلام على معانيها ، إلا أن وضع الألفاظ أحسن عملا.

وأما فيما سوى ذلك ، فلا خير فى قول من يقول إنّ المنطق موضوعُهُ النظر فى الألفاظ ، من حيث تدل على المعانى ، وإنّ المنطق إنما صناعته أنْ يتكلم على الألفاظ ، من حيث تدل على المعانى ؛ بل يجب أن يتصور أنّ الأمر على النحو الذى ذكرناه . وإنما تبلد فى هذا مَنْ تبلد ، وتشوّش مَنْ تشوش ، بسبب أنهم لم يحصّلوا بالحقيقة موضوع المنطق ، والصنف من الموجودات الذى يختص به ، إذْ وجدوا الموجود على نحوين : وجود الأشياء من خارج ، ووجودها فى الذهن ؛ فجعلوا النظرَ فى الوجود الذى من خارج لصناعة أو صناعات فلسفية ، والنظرَ فى الوجود الذى فى الذهن وأنه كيف يتصور فيه لصناعة أو جزء صناعة ؛ ولم يفصلوا فيعلموا أنّ الأمور التى فى الذهن إمّا أمورٌ تُصُوِّرت فى الذهن مستفادة من خارج ، وإمّا أمورٌ تَعْرِضُ لها ، من حيث هى فى الذهن لا يُحاذِي بها أمرٌ من خارج . فتكون معرفة هذين الأمرين لصناعةٍ ، ثم يصير أحد هذين الأمرين موضوعا لصناعة المنطق من جهة عَرَضٍ يعرض له . وأمّا أى هذين الأمرين ذلك ، فهو القسم الثانى ؛ وأمّا أى عارض يعرض ، فهو أنه يصير موصلا إلى أنْ تحصل فى النفس

(١) أحكام : الأحكام س (٣) ومع : مع م ، ن (٤) كالكلام على معانيها : ساقطة من س || أحسن : ليس ب (٥) فيما : فى ن (٦) وإن : فإن د (٨) يتصور أنّ : يتصور د ، ع ، عا ، م ، ن ؛ هـ || فى هذا : ساقطة من س (١٠) إذ : إذاب ؛ س ؛ ع ، عا ، ن || الموجود : الوجود د ، هـ (١١) الأشياء : للأشياء هـ || ووجودها : ووجود لها م ، ن ، هـ (١٢) والنظر ... فى الذهن : والنظر من حيث هى فى الذهن عا (١٣) وأنه : وأنها عا ؛ فإنه م (١٤) خارج : الخارج م (١٥) لها : + أعراض ع || بها : ساقطة من د (١٦) لصناعة : + وهى علم النفس د (١٨) يعرض : + له م

صورة أخرى عقلية لم تكن ، أو نافعا فى ذلك الوصول ، أو ما يعاوق ذلك الوصول .

فلما لم يتميز لهؤلاء بالحقيقة موضوعُ صناعة المنطق ، ولا الجهةُ التى بها هى موضوعُه ، تتعتعوا وتبلدوا ، وأنت ستعلم بعد هذا بوجهٍ أشد شرحا ، أنَّ لكل صناعة نظريةٍ موضوعا ، وأنها إنما تبحث عن أعراضه وأحواله ، وتعلم أنَّ النظرَ فى ذاتِ الموضوع قد يكون فى صناعة ، والنظرَ فى عوارضه يكون من صناعة أخرى . فهكذا يجب أن تعلم من حال المنطق .

[الفصل الخامس]

(ه) فصل فى تعريف اللفظ المفرد والمؤلف

وتعريف الكلى والجزئى ، والذاتى والعرضى ،
والذى يقال فى جواب ما هو والذى لا يقال

وإذ لا بد لنا فى التعليم والتعلم من الألفاظ ، فإنّا نقول : إنَّ اللفظَ إمّا مفرد وإما مركب . والمركب هو الذى قد يوجد له جزء يدل على معنى هو جزء من المعنى المقصود بالجملة دلالةً بالذات ، مثل قولنا : الإنسان وكاتب ، من قولنا : الإنسان كاتب ؛ فإنَّ لفظة الإنسان منه تدل على معنى ، ولفظة كاتب أيضا تدل على معنى ، وكل واحد منهما جزء لقولنا : الإنسان كاتب ، ومعناه جزء المعنى المقصود من قولنا : الإنسان كاتب ، دلالة مقصودة فى اللفظ ، ليس كما نقول :

(١ — ٢) أو ما . . . الوصول : ساقطة من ع (١) الوصول : التوصيل ا || أو ما يعاوق : أى ما نعا يعوق فى هامش ب || أو ما : أو مانعا ما م
(٣) ولا الجهة : والجهة ا (٤) موضوعة : مصنوعة د
(١٠) الذاتى : ساقطة من س (١٢) وإذ لابد لنا : إذا بدلنا س
(١٣) قد : ساقطة من م || معنى هو : + من م (١٥) فإن : بل ع .